الفصل السابع

العمل ، والتربية والتنمية

لاحظ هـ . ج . ويلز فى مستهل القرن العشرين ان الإنسانية كانت مشغولة بسباق بين التربية والكارثة . فأحداث العقد الماضى تحمل الشاهد على هذا السباق ومن ناحية أخرى ، ووجهت الشعوب المتقدمة التى جنت ثمار الانقلاب الصناعى إبان القرن التاسع عشر وبواكير القرن العشرين بزيادة غير مسبوقة فى معدل النشاط العلمى والتقدم التكنولوجى مع تغيراته السريعة الملازمة له فى تركيب المطالب التربوية الخاصة بالقوى العاملة . ومن ناحية أخرى فإن الدول النامية التى تأخر وصولها إلى مسرح الرخاء الاقتصادى تواجه الواجب المتقلب ، وهو إقامة جسر بين الأغنياء والفقراء وهو واجب يحتاج إلى تحويل أساسى فى التركيب الاقتصادى وتغيير من المزج الوظيفى بين قوتها العاملة والمكاسب التربوية التى أحرزها السكان .

ومع ذلك فمشكلات الدول النامية ليست مماثلة للمشكلات التى كانت تواجهها الدول المتقدمة حاليا فى أثناء ثورتها الصناعية ، فقد كان أول طور للثورة الصناعية يتميز بالمصانع التى تحمل محل الإنتاج المنزلى ، وأصبح العمال ملحقين بالآلات المعقدة . وكانت العملية مصحوبة بخطوات متعجلة نحو التحضر ، وكانت طبقة العمال الكادحين تغذى دائما بسيل مستمر من السكان الزراعيين الذين شاهدوا كذلك ثورة تكنولوجية لم يسبق لها مثيل ؛ وظلت الحاجات إلى المهارة أثناء تلك الفترة بالنسبة لأغلبية القوى العاملة ضئيلة ، يضاف إلى هذا أن التأثير المبدأى للثورة الصناعية كان فى استبدال عمال الحرف اليدوية وأصحاب المهارات المتوسطة ، ولذلك كان الضغط على توفير

التعليم فى أدنى درجاته ، وأصبح التعليم فى المرحلة الثانوية والجامعية مقصوراً على قليل من النخبة القادرة ، المقدر لها أن تحكم وتمسك بزمام السلطة فكان التعليم الأولى - إن توفر هذا التعليم على الإطلاق للجماهير العاملة - تعمل الطبقة الحاكمة على ترقيته لأسباب إنسانية وكان ينظر إليه أصلا كأداة لمساندة التوازن الاجتماعى والمسئولية الاجتماعية .

ويتغير الموقف الآن ، إذ هو مختلف عن العبء الذى كان يوضع على كاهل الدول المتقدمة حين كانت تمر بمراحل مماثلة من النمو الاقتصادى ، لأن التكنولوجيا الحالية ، والمعارف المتاحة تتطلب مزيداً مستمراً من المهارة الفنية وتعليم القوى العاملة ، فإذا كان لدولة أن تتقدم اقتصادياً وتشارك فى التجارة الدولية ، فلا بد لها من تعليم سكانها ، هذا بالإضافة إلى أن التطورات السياسية العالمية مقترنة بالفكرة القومية الرائجة ، أن التعليم حق أكثر منه امتياز أحدثا ضغطاً شديداً على الحكومات لنشر النظم التعليمية بمعدلات لم يسبق لها مثيل .

وكيف تستطيع الدول النامية الاستجابة إلى التحدى؟ هل يجب أن تحذو حذو الدول المتقدمة فى الوقت الحاضر ، وأن ترزح تحت نفس الافتراضات التاريخية أو يجب أن تندفع بقوة فى اتجاهات جديدة وأشكال مختلفة من التعليم والتدريب ؟ من المفيد عند الإجابة على هذه الأسئلة تحليل اتجاهات العمالة والتغيرات الوظيفية فى القوى العاملة ، والتغيرات فى المهارة ، ومتطلبات المهن من التعليم ، ودور التعليم فى التقدم الاقتصادى .

قطاع العمل والنمو الاقتصادى

يمكن أن ينظر إلى النمو الاقتصادى على أنه تحول مستمر ، وإعادة لتوزيع الموارد . وكان التحول من الناحية التاريخية ، ومن الزراعة إلى الصناعة ومن ثمة إلى الخدمات [1] ، وهكذا استمر هذا اتجاه التحول حتى

لقد استخدم التوزيع القطاعى للعمل استخداماً واسعاً على أنه مؤشر للنمو الاقتصادى ، ومثال ذلك أن نسبة القوى العاملة فى الزراعة تتناسب تناسباً عالياً مع كثير من دلالات النمو الاقتصادى مثل محو الأمية ومعدلات الوفيات وعدد المقيدين من التلاميذ فى المدارس ، وما إلى ذلك ، لأن كل دولة لديها سجلات تاريخية متاحة تغطى فترات طويلة ، تدل على أن نسبة القوى العاملة المشتغلة بالزراعة تهبط على مدى الزمن . أنظر الجدول (١) .

جدول (١) — الاتجاهات التاريخية ، وتوزيع القوى العاملة بحسب نوع النشاط الاقتصادى فى بعض الدول .

الدولة	السنة	الزراعة	الصناعة	الخدمات
بريطانيا العظمى	١٨٨١	١٣	٨٠	٣٧
	١٩٢١	٧	٤٩	٤٤
	١٩٦١	٤	٤٩	٤٧
فرنسا	١٨٨٦	٥١	٢٦	٢٢
	١٩٠٦	٤٣	٣٠	٢٥
	١٩٥٧	٢٦	٣٧	٣٧
إيطاليا	١٨٨١	٥٧	٢٦	١٧
	١٩٢١	٥٦	٢٤	٢٠
	١٩٦١	٢٨	٣٩	٣٣
اليابان	١٨٨٠	٨٢	٦	١٢
	١٩٢٠	٥٥	١٧	٢٨
	١٩٦١	٣٣	٢٨	٢٩
(الجمهورية العربية المتحدة) جمهورية مصر العربية	١٩٠٧	٧١	١١	١٨
	١٩٢٧	٧١	١٠	١٩
	١٩٦٠	٥٨	١	٢٠
الولايات المتحدة الأمريكية	١٨٧٠	٣٣	٣٢	٢٥
	١٩١٠	٣٢	٣١	٣٧
	١٩٦٠	٨	٢٩	٣٣

(١) المصدر : مطبوعات منظمة العمل الدولية .

وهناك نتيجة مماثلة مستمدة من تحليل بيانات عن أجزاء مختلفة العالم بين سنتى ١٩٥٩ و ١٩٦٠ . (السنتان الوحيدتان اللتان أتيح فيهما أخذ بيانات من معظم الدول) ، فإذا صنفنا أقاليم العالم إلى مجموعتين ، دول نامية ، ودول متقدمة[٢] ، فإنا نستطيع ملاحظة الحقائق التالية خلال عقد الخمسينات (انظر الجدول رقم ٢) .

وفى حين أن الأعداد النهائية للعمال المشتغلين بالزراعة قد ازداد عددهم فى العالم ككل ، فإن التوزيع النسبي يدل على نقص فى مقابل القطاعين الآخرين ، وفى حين أن العدد النهائى للعمال المشتغلين بالزراعة فى الدول الناميه قد ازداد ، فإن العدد النهائى فى الدول المتقدمة قد انخفض .

جدول رقم (٢) القوة العاملة فى مجموعة الأقاليم الأقل تقدماً
ومجموعة الأقاليم الأكثر تقدماً بجانب القطاع
ذى الاقتصاد الواسع ١٩٥٠ و ١٩٦٠

السنة ومجموعة الأقاليم	مجموع القوة العاملة	الزراعة	الصناعة	الخدمة
		الأعداد النهائية بالمليون		
١٩٥٠				
أقل تقدماً	٧٤٤	٥٥٣	٧١	١٢١
أكثر تقدماً	٣٩٣	١٣٩	١٢٧	١٢٧
١٩٦٠				
أقل تقدماً	٨٤٩	٦١٥	٩٦	١٣٨
أكثر تقدماً	٤٤٧	١٣٠	١٥٥	١٦٢

(١) المصدر : يو م صموئل القوة العالمية العاملة وتوزيعها الصناعى «١٩٥٠ و ١٩٦٠»
International Labour Review, XCV,N,O. 1-2 January - February 1967, 69

السنة ومجموعة الأقاليم	مجموع القوة العاملة	الزراعة	الصناعة	الخدمة
	النسبة المئوية للتوزيع بالقطاع			
١٩٥٠				
أقل تقدماً	١٠٠ر٠	٧٤ر٣	٩ر٥	١٦ر٢
أكثر تقدماً	١٠٠ر٠	٣٥ر٥	٣٢ر٣	٣٢ر٢
١٩٦٠				
أقل تقدما	١٠٠ر٠	٧٢ر٤	١١ر٣	١٦ر٣
أكثر تقدما	١٠٠ر٠	٢٩ر١	٣٤ر٦	٣٦ر٣

وفى نفس الوقت فاز القطاع الصناعى بالنسبة لقطاع الخدمات فى العالم ككل ؛ وعلى الرغم من ذلك فقـــد بقيت النسبة المئوية من الناس الذين يشتغلون فى الخدمات كما هى فى الجزء النامى من العالم ، بينما بلغ حجم القوة العاملة المشتغلة فى الخدمات أقصى ارتفاع فى المجموعة النامية .

وتشير الاتجاهات إذن إلى :

١ ــ الانخفاض فى عمالة الزراعة بالنسبة للبلاد المتقدمة والنامية .

٢ ــ زيادة العالة فى الصناعة فى البلاد المتقدمة والنامية .

٣ ــ زيادة سريعة للعالة فى الخدمات بالبلاد المتقدمة .

٤ ــ زيادة قليلة أو نسبة ثابتة للعمالة فى قطاع الخدمات فى البلاد النامية[٣] .

وتوجد بطبيعة الحال فى هذه المجموعات القطاعية الواسعة اختلافات دائمة تحدث تغيرات فى الحجوم النسبية للعالة فى مختلف الصناعات التى

تسوى بين هذه القطاعات ومثال ذلك أنه بينما تنمو صناعة السلع ككل يكون هناك ميل إلى الهبوط فى النصيب النسبى من العمالة فى صناعة المنسوجات والصناعات الغذائية إزاء العمالة فى الصناعات الكيميائية أو الآلات الكهربائية .

هناك سببان هامان لهذه التحولات : التغيرات التى حدثت فى أنماط الاستهلاك لدى السكان مما يتصل بارتفاع الدخل والسبب الثانى هو التقدم التكنولوجى .

وبينما يرتفع الدخل تهبط نسبة ما يصرف على الطعام والضروريات (مرونة الدخل فى هذه السلع تقل عن ١) ويرتفع نصيب الصرف على السلع الطويلة التحمل والخدمات (مرونة الدخل فى هذه السلع تزيد على ٢) .

ويتطلب التقدم التكنولوجى فى نفس الوقت إدخال طرق جديدة على الإنتاج لإحداث ارتفاع فى القدرة ، وهذه بدورها تعتمد على تقدم الصناعات التى توفر بعض الطاقات الضرورية لزيادة الإنتاجية فى بعض القطاعات مثل الآلات والتجهيزات والصناعات المتقدمة والكيماويات والمخصبات الزراعية وتحسين النقل والمواصلات . . . الخ . فهاتان النتيجتان ، التغير فى أنماط الاستهلاك ، والتقدم التكنولوجى ، تعززان متبادلان مادامت نفس الصناعات التى تدفع التحول الحضارى تنتج أيضاً سلعاً طويلة التحمل ، يرتفع نصيبها أيضاً فى الميزانية الاستهلاكية . كلما ارتفع الدخل ، فتكون النتيجة النهائية مزيد من التحول السريع بين الصناعات والقطاعات .

اتجاهات فى التغيرات الوظيفية للقوى العاملة

يؤثر التحول النسبى للعمالة من قطاع إلى آخر فى تكوين وظائف القوى العاملة ، إذ أن للقوة العاملة فى أى صناعة تركيبها المهنى . ومثال ذلك أن معظم العاملين فى المجال الزراعى يتكونون من عمال غير مهرة وأنصاف مهرة ، فى حين نجد فى الصناعة مجموعة أكبر من المهارات ، مثل العمال الحرفيين والفنيين والكتبة وذوى البنيقات الزرقاء ، وإذا كان هناك تحول فى العمالة من الزراعة إلى الصناعة ، فإن نصيب الفلاحين والعمال غير المهرة يكون ضئيلا ، فى حين ترتفع نسبة وظائف ذوى البنيقات البيضاء .

ويعزز عملية التغيير فى التوزيع المهنى للقوة العاملة أيضاً ، التغير التكنولوجى المستمر فى كل صناعة تعتبر قائمة بذاتها . والزيادة فى رأس المال المستثمر بالنسبة لكل عامل من الناحية التاريخية ، مع ارتفاع إنتاجيته كنتيجة لذلك سببت تغيرات فى التركيب المهنى للقوة العاملة ، ولكن أسلوب التغير لم يكن متساوياً مع جميع القطاعات والصناعات ، إذ أدت بعض الصناعات إلى زيادة فى طلب العمال المهرة ، فى حين أدى استخدام الآلات فى صناعات أخرى إلى اندثار الحرف ؛ يضاف إلى هذا أن التحول إلى الحضر كان له تأثير متباين فى المراحل المختلفة لعملية التحول الصناعى ، ففى مستهل الثورة الصناعية ، أدى ظهور نظام المصنع والإنتاج الضخم إلى زيادة الطلب على العمال أنصاف المهرة الذين كانت واجباتهم مقصورة على العناية بالتجميع وإنجاز عمليات رتيبة مكررة ، بينما قضى فى نفس الوقت على عبء بعض أصحاب الحرف المتخصصة ؛ وأخيراً زيادة الميكنة تطلب مهارات عالية وبخاصة من العمال الفنيين ، الكتابيين والمديرين .

يثبت تحليل البيانات الأحداث عهداً ، والموثوق بها عن سنتى

١٩٥٠ و ١٩٦٠ فيما يتعلق بالإنتاجية والتوزيع المهنى فى مختلف الصناعات أنه لا تزال هناك علاقة خاصة ووحيدة بين الجانب المهنى لصناعة بعينها وإنتاجية نفس الصناعة(٤) . ومع ذلك يجب التوكيد على أن طبيعة العلاقة ليست متشابهة فى كل صناعة ، إذ يبدو لكل صناعة نمطها الخاص فى التعبير المهنى المتعلق بالتغيرات الإنتاجية ، ولذلك لا يستطيع المرء أن يعمم من صناعة إلى أخرى أو من صناعة واحدة إلى قطاع برمته فمثلا تشير المعلومات ، إلى أنه كلما زادت إنتاجية صناعة المنسوجات ، تنقص نسبة العاملين فى القوة الكلية العاملة ؛ وعلى العكس فى الطباعة والنشر ، والصناعات المترابطة مع بعضها البعض ، يزداد عدد العمال الميكانيكيين كلما تزداد الإنتاجية . ويتضاعف التغيير فى التركيبات المهنية أيضاً بسبب التجديدات الفنية التى تؤدى إلى زوال بعض المهن أو خلق مهن جديدة ، مثال ذلك حلول عامل اللحام فى بطء محل الحداد ، وآلة التسجيل الشريطية محل عامل التليفون ، بينما تتزايد باستمرار أعداد الحاسبات الإلكترونية المبرمجة وعمال مفاتيح التثقيب ومهندس الفضاء — وهى وظائف لم يكن لها وجود مطلقاً من قبل .

ومع ذلك ، فبالرغم من أن التقدم التكنولوجى ذو تأثير فريد على البناء المهنى فى الصناعات النوعية ، فإن التأثير الموحد لإدخال الوسائل الفنية الجديدة فى الصناعة ، والتحول النسبى فى العمالة بين الصناعات يزيد الطلب بوجه عام على العمال المهرة الأفضل تدريباً ، ويؤدى إلى نقص الطلب على العمال غير المهرة وغير المتعلمين ، ومثال ذلك أن نسبة العمال غير المهرة فى مجموع القرى العاملة بالولايات المتحدة انخفضت من ١٢٫٥ فى المائة سنة ١٩٠٠ إلى ٥٫٥ فى المائة فى سنة ١٩٦٠ ، فى حين أن نسبة العمال ذوى الرواتب قد زادت فى نفس الوقت من ١٧٫٦ فى المائة إلى ٤٣٫٠ ، أما فى الدول

الأقل تقدما فى العالم سنة ١٩٦٠ ، فقلما تزيد فيها نسبة العمال ذوى الرواتب على ١٥ فى المائة ، بينما قد تصل نسبة غير المهرة إلى أكثر من ٩٠ فى المائة من مجموع القوة العاملة (يمكن رؤية أمثلة من مختلف مستويات الإنتاجية لدول مختارة بالجدول رقم ٣)

التغيرات فى متطلبات المهارة ، والمتطلبات التربوية فى المهن

إن إدخال التغيير التكنولوجى له تأثير كذلك على محتوى المهن ، فكلما زادت الإنتاجية فى الماضى القريب ارتفع المستوى المطلوب من المعرفة النظرية الضرورية لأداء العمل بنجاح وأصبح المطلوب من العمال لأداء مهنة ما ، بذل مجهود بدنى أقل ، وفى رجع زمنى أبطأ وحلت الأدوات محل الدقة . وفى حين كانت المهارة الفائقة مرادفة للبراعة اليدوية فإن إدخال وسائل الإنتاج الحديث تتطلب فهما أفضل للمبادىء التى تنطوى عليها عمليات الإنتاج والتوزيع والمهارة فى ضبط وإصلاح الآلات والقدرة على الجمع بين العمل اليدوى والعقلى وقد فرض تعقيد المعدات ونفقاتها الباهظة مسئولية أضخم مقرونة بالقدرة على الاتصال بالكلمة المكتوبة لاستمرار العمليات وتقييم النتائج واحتاج التقدم التكنولوجى أخيرا إلى عمال يضطلعون بمهام تختلف عنها كل الاختلاف . واحتاج هذا التوسع فى الجوانب المهنية مزيدا من المعرفة من جانب الموظفين فى كل مهنة .

واحتاجت هذه المتطلبات الجديدة الخاصة بالمهن الجديدة أو المهن التقليدية المعدلة مزيداً من التعليم والتدريب ، ووجد تزايد الطلب على التدريب الأفضل والمعرفة الأغزر ، تعبيرا له فى المستويات المتزايدة باستمرار من التعليم الرسمى للعمال فى مختلف المهن بجميع أنحاء العالم .

الجدول رقم (٣)

التركيب المهنى لقوة العمال الكلية وإنتاج كل عامل : بحسب الدولة

السنة		الانتاجية بالدولار الامريكى	صفر	١	٢	٣	٤-٩	المجموع الكلى
الولايات المتحدة	١٩٦٠	٧ر٠٨٠	١٠ر٨	٨ر٣	١٣ر٣	٨ر٩	٥٨ر٧	١٠٠
كندا	١٩٦١	٥ر١٢٠	٩ر٧	٦ر٣	١٢ر٩	٨ر٩	٦٢ر١	١٠٠
السويد	١٩٦٠	٣ر٤١٠	١١ر٦	٢ر٠	٨ر٥	٩ر٥	٦٨ر٤	١٠٠
النرويج	١٩٦٠	٢ر٩٣٠	٨ر١	٣ر٢	٧ر٠	٧ر٦	٧٤ر٢	١٠٠
فرنسا	١٩٦١	٢ر٨٢٠	٩ر٧	٢ر٠	٧ر١	٩ر١	٧٢ر٢	١٠٠
المملكة المتحدة	١٩٦١	٢ر٦٧٠	٨ر٧	٢ر٧	١٣ر	٩ر٨	٦٥ر٨	١٠٠
كوستاريكا	١٩٦٢	١ر٠٩٠	٥ر٢	١ر٣	٥ر٢	٨ر٠	٨٠ر٢	١٠٠
اليونان	١٩٦١	٨٩٠	٤ر٠	٥ر٠	٣ر٦	٩ر٨	٨٢ر١	١٠٠
بيرو	١٩٦١	٧٤٠	٣ر٧	١ر٣	٣ر٣	٧ر٧	٨٤ر٠	١٠٠
اليابان	١٩٦٠	٧٣٠	٤ر٩	٢ر٣	١٠ر٤	١٠ر٤	٧١ر٨	١٠٠
البرتغال	١٩٦٠	٦٦٠	٢ر٨	١ر٣	٤ر٥	٦ر٤	٨٥ر٠	١٠٠
مصر	١٩٦٠	٥٢٠	٣ر٢	١ر١	٢ر٧	٨ر٢	٨٣ر٩	١٠٠
كوريا	١٩٦٢	٢٥٠	٢ر٤	١ر٣	٢ر٦	٨ر٣	٨٥ر٥	١٠٠
الهند	١٩٦١	١٦٠	٢ر٨	٦ر	١ر٦	٤ر٢	٩٠ر٨	١٠٠

صفر — عمال مهنيون وفنيون ، وعمال لهم اتصال بالمهنة

١ — « إداريون ومنفذون ومديرون

٢ — « كتابيون

٣ — « عمال مبيعات

٤ - ٩ — جميع الآخرين

المصدر : الكتاب السنوى للاحصاءات العمالية ، جنيف : منظمة العمل الدولية سنة ١٩٦٥

وتبين البيانات الخاصة بتحصيل الناس من التعليم الرسمى فى مختلف المهن فى السنوات من ١٩٥٠ — ١٩٦٠ وهى السنوات التى أتيح فيها جمع بيانات عن التعليم والعمل — أن المستويات فى سنة ١٩٦٠ كانت فى جميع الحالات أعلى منها فى سنة ١٩٥٠ (انظر الجدول رقم ٤) .

ومع ذلك يجب أن يكون المرء شديد الحرص بحيث لا يعزو الزيادة وحدها إلى الطلبات الكثيرة على التعليم الرسمى نظراً لتدرج السمات المهنية ، لأن بعض الزيادة يرجع إلى « اندفاع تربوى إلى أعلى » نتيجة لتغيرات السكان الاجتماعية والديموغرافية .

جدول رقم ٤ النسبة المئوية لتوزيع سنوات التعليم الرسمية فى مهن مختارة

نوع العمل	السنة	سنوات الدراسة من صفر — ٨	من ٩ — ١٢	١٣ +
		الولايات المتحدة		
سكرتيريون	١٩٦٠	٢	٢٢	٢٦
	١٩٥٠	٤	٧٠	٢٦
سعاة بريد	١٩٦٠	١٢	٧٠	١٨
	١٩٥٠	٢٣	٦٢	١٥
سمكريون وسباكون	١٩٦٠	٣٨	٦٧	٥
	١٩٥٠	٤٦	٥٠	٤
عمال	١٩٦٠	٥٨	٣٩	٣
	١٩٥٠	٦٩	٢٩	٢
		كندا		
سكرتيريون	١٩٦١	٥	٧٢	٢٣
	١٠٥١	٥	٧٧	١٨
سعاة بريد	١٩٦١	٣٩	٥٥	٦
	١٩٥١	٤٨	٤٨	٤
سمكريون وسباكون	١٩٦١	٤٩	٤٧	٤
	١٩٥١	٥٥	٤٢	٣
عمال	١٩٦١	٧٦	٢٣	١
	١٩٥١	٨٠	١٩	١
		المملكة المتحدة		
سكرتيريون	١٩٦١	١٥	٨٣	٢
	١٩٥١	٢٩	٧	١
سعاة بريد	١٩٦١	٧٣	٢٧	
	١٩٥١	٨٤	١٦	
سمكريون وسباكون	١٩٦١	٤٩	٥١	
	١٩٥١	٨١	٢٤	
عمال	١٩٦١	٦٦	٢٤	
	١٩٥١	٨١	١٩	

(١) المصدر : زيلمان : مصدر سابق .

وبينما ينمو الاقتصاد يوجد التغير فى تكوين القوة العاملة ، أى يكون هناك ميل نحو زيادة نسبة العمال ذوى الرواتب ، مقابل العمال الكادحين ، وكذلك من بين الكادحين فى سبيل الزيادة نسبة المهرة فى مقابل العمال غير المهرة . فهذا التغير فى تكوين القوة العاملة ، يؤثر فى التركيب الاجتماعى للمجتمع مادامت الطبقة الاجتماعية تنتسب عادة إلى العضوية المهنية . والطبقات الاجتماعية المختلفة لديها نزعات متباينة « لاستهلاك » التعليم (واستهلاك التعليم هو استخدام التعليم فى غير الأهداف الإنتاجية فى المفهوم الاقتصادى) . وحين يكون التغير متناسباً مع المجموعات المهنية المختلفة ، متجها نحو زيادة نصيب تلك المجموعات بنزعة أقوى نحو « استهلاك » التعليم ، تكون هناك زيادة عامة فى طلب التعليم الرسمى حتى من جانب أولئك الذين لم يدخلوا فى مجال القوة العاملة . ولكن الزيادة فى المستويات التعليمية من أولئك الذين لم يشاركوا فى سوق العمل تسبب ضغطا على أقرانهم الذين يدخلون بالفعل فى القوة العاملة للحصول على نفس المستوى من التعليم الرسمى حتى لو كان الإنجاز الناجح لأعمالهم لا يتطلب فى الواقع كثيراً من التعليم الرسمى .

يضاف إلى ذلك ، أن الداخلين الجدد فى مهنة ما ، يضعون « أرضية » من المستويات التعليمية للداخلين من بعدهم ، وذلك لأنهم يكونون حاصلين عادة على مستوى من التعليم الرسمى أعلى من مستوى الأعضاء القدامى الموجودين ، ولأن هناك اتجاها إلى زيادة سنوات التعليم الإجبارى بمضى الزمن . ولهذه الأرضية اتجاه نحو « الاندفاع إلى أعلى » مادام أصحاب العمل يطلبون بوجه عام مستويات أعلى من التعليم الرسمى فى أوقات وجود فائض فى سوق العمل ، وهم يعارضون بنفس الدرجة الهبوط بالمتطلبات التعليمية فى أوقات نقص العمال .

التعليم والتنمية *

تؤدى التغييرات التى تحدث فى التكوين القطاعى للمخرجات ، وفى التركيب المهنى لكل صناعة ، وفى تحصيل العمال من التعليم الرسمى فى المهن حين ينمو الاقتصاد ، إلى ظهور علاقة مباشرة بين الإنتاجية (إنتاج كل عامل) وتحصيل القوة العاملة من التعليم الرسمى .

ويركز الاقتصاديون اهتمامهم منذ أمد طويل على دور التعليم فى التنمية الاقتصادية ، وتتراوح الطرق بين الدفاع العام عن التعليم بوصفه قوة كبرى فى تشكيل مجتمع منشود « ميال » إلى التقدم وبين المقاييس الاقتصادية لبواقى العائد من التعليم ومعدلاته فى الخمسينات والستينات .

شهدت المحاولات التى بذلت لتحديد مقدار الدور الذى يؤديه التعليم فى النمو الاقتصادى عهـــد الازدهار ، ابتداء من س . ج ، سترومليـن S . G . Strumilin[٥] فى سنة ١٩٢٥ . وكانت هناك دراسات على المستوى الاقتصادى الدقيق تحاول ربط الدخل بسنوات التعليم . وقد أعدت كتابات والش Walsh[٦] وفردمان Friedman وكوزنتز Kusnetz[٧] الأساس لكتابات كثيرة أخرى ظهرت فى الخمسينات والستينات مثل كتابات شولتز Schultz[٨] وبيكر Beckar[٩]، وبلوج Blaug[١٠] ومنسر Mincer[١١] وكتابات كثيرين غيرهم . والمضامين التى يمكن أن نخرج بها من هـــذه الدراسات عن أهمية التعليم فى التنمية الاقتصادية يمكن إيجازها فيما يلى :

(*) يعتمد جزء من هذا القسم على «العلاقة» بين الإنتاجية والتعليم الرسمى للقوة العاملة فى « الصناعات التحويلية » (وثيقة معدة لمنظمة التنمية الصناعية بالأمم المتحدة ، نوفمبر سنة) ١٩٦٧ م . زيعلمان .

(ا) حيث تعكس الدخول النسبية التفاعل الحر لسوق العمل — وهو افتراض مشكوك فيه كثيراً — نتوقع أن التعليم الأعلى مستوى[١٢] ، مع ما يقابله من كسب أوفر ، يؤثر على الإنتاجية من وجهة النظر القومية .

(ب) كيفما يقاس العائد من الاستثمار فى التعليم فإنه يفضل معدلات العائد من أنواع الاستثمارات الأخرى إذا ما قورن بها .

وقد أثبتت التجارب الأخرى كذلك النتائج التى تؤكد أن التعليم مسئول بنصيب وافر عن معدل النمو الاقتصادى .

إن ظهور طريقة البواقى « لحساب العائد » فى كتابات الاقتصاد المزدهرة المبنية على مؤلفات « ابراموبتز Abramowitz »[١٣] ، « وسولو Solow »[١٤] وأوكرست Aukurst [١٥] وكندريك[١٦] شجعت الاقتصاديين على وصف طريقة البواقى التى كانت معروفة حتى ذاك بأنها « مقياس جهلنا[١٧] ويصرون عليه وكانت المحاولات تتراوح من عمل تقديرات لإسهام كل شىء ، بما فى ذلك التعليم ، إلى الإسهام فى الإنتاج المادى[١٨] وعزو الارتفاع الغامض فى الانتاجية إلى مؤثرات خفية مثل « التعلم بالعمـــل[١٩] ، وتأثير « هورندال Horndal »[٢٠] .

وهناك مسلك آخر هو محاولة الربط بين التعليم والدخل القومى بالنسبة لكل فرد ، وكانت هذه المحاولة فى معظمها ترمى إلى تحديد العلاقة الضرورية للأغراض التخطيطية ، ويتخذ كثير من هذه النماذج[٢١] التخطيطية ، معاملات ارتباط بين القوة البشرية والدخل ، وتحدد فئات القوة البشرية تبعاً للتحصيل التعليمى ، ومن ثمة تقدم معاملات ثابتة بين الدخل ومختلف المستويات التعليمية .

وشغل آخرون مباشرة بإيجاد علاقة بين الدخـــل والتعليم ، وكانت الطريقة تتكون بصورة عامة من ربط الدخل بمستويات النشاط التعليمى

الجارى أو اللاحق على أساس المقارنة بين الأزمنة[٢٢] ، أو بين الدول . ويحاول المؤلفون فى النوع الثانى من الدراسة إيجاد علاقة بين مراحل التنمية وأعداد المقبولين فى مراحل التعليم الابتدائى والثانوى والجامعى ، وهذه المراحل مسلم بها فى التربية » .

ويعلن هاربسون Harbison وميرز Myers[٢٣] مثلا عن معاملات ارتباط جديدة بين الإنتاج القومى الكلى G. N. P لكل فرد ومختلف مستويات المقبولين ، ووجد لويس Lewis[٢٤] ، علاقات بين التعليم الثانوى والتنمية . ووجد بيزلى Peaslee[٢٥] أن الـ ١٠٪ الأولى من المقبولين بالمدارس الابتدائية من المجموع الكلى من السكان ضرورية لتحقيق أية نسبة « هامة » فى التنمية ، وحاول « كازر Kaser »[٢٦] أن يعزو المستويات ومعدلات نمو الإنتاج القومى لكل شخص إلى حجم ونوع التعليم .

وبحث ماكللاند Mclelland[٢٧] فى العلاقة بين مستويات التنمية واحتياطى المتعلمين ، وكذلك بين مستوى التحصيل مع المستويات العليا من التعليم ، وكان إدخال « كيرل Curle » و « أندرسون Anderson » و « بومان Bowman » و « كازر Kaser »[٢٨] للفترة الزمنية المنقضية كعامل محاولة للربط بين عدد المقبولين ونفقات التعليم فى فترة زمنية واحدة ، وبين الزيادة فى نسبة النمو أو الدخل لكل فرد فى فترة زمنية متأخرة . وتبين كل هذه الدراسات ومثيلاتها ، التى تربط بين نفقات التعليم والنمو الاقتصادى[٢٩] ، وجود علاقة بين زيادة نفقات التعليم أو عدد المقبولين ، وبين النمو الاقتصادى .

استخدم رجال الاقتصاد والتربية ورجال السياسة هذه العلاقة الإحصائية كبرهان مؤيد للسياسات التى تهدف إلى زيادة النفقات فى التعليم الرسمى فى البلاد المتقدمة والبلاد النامية ، ومع ذلك فإن العلاقة ليست علاقة

سببية . ومكاسب التعليم الرسمى الخاصة بالقوة العاملة قد تكون مجرد متغير غير مستقل ، والعوامل المستقلة فى هذه العملية هى التكوين المهنى للقوة العاملة وتعليم العمال فى المهن النوعية .

ويكشف التحليل الإحصائى لجميع المتغيرات ذات العلاقة — التعليم والعمل وإنتاجية عينة ضخمة من الصناعات فى دول مختلفة(٣) — عن أنه بالرغم من وجود ارتباط إيجابى بين التعليم والقوة العاملة وإنتاجية صناعة ما ، فإن هذه العلاقة ترجع إلى التركيب المهنى للقوة العاملة أكثر مما ترجع إلى ما يحصله العمال فى مختلف الأعمال من التعليم الرسمى .

ومثال ذلك أن الإنتاجية فى صناعة معينة قائمة فى دولة (ا) أكثر من إنتاجية الصناعة فى دولة (ب) لأن القوة العاملة فى الدولة (ا) لديها مزيج مهنى أعلى مرتبة — نسبة أعلى من العمال المهرة — ويحتمل أن يكون فيها تجهيزات أحدث مما فى الدولة (ب) ، وليس بسبب حصول العمال المهرة فى الدولة (ا) على قدر من التعليم الرسمى أكبر مما حصل عليه العمال المهرة فى دولة (ب) .

إن التغير فى حجم المهن النوعية فى مجموع القوة العاملة ، وليس التغير فى عدد سنى التعليم الخاص بنفس المهن ، هو العامل الحاسم فى تغير الإنتاجية .

والنتيجة الطبيعية لهذه الكشوف هى أن زيادة الإنتاجية فى صناعة مالا تحدث بسبب زيادة حجم التعليم بوجه عام ، بل بزيادة نسبة هؤلاء العمال الحاصلين على نوع خاص من التعليم العالى ، فإذا وفرنا مثلا قدراً أكبر من التعليم لعمال البيع ، فيحتمل ألا يؤثر هذا فى إنتاجية الصناعات تأثيراً كبيراً ، وإن كان لابد من وجود تحول إلى أعلى فيما تكسبه القوة العاملة فى الصناعة من التعليم العالى ، ومع ذلك يمكن أن ترتفع الإنتاجية

إذا ضاعفنا نسبة الفنيين — أى ذوى المستويات التعليمية العليا — مقابل العمال الكادحين .

وتؤيد ذلك الموازنة بين إحرازات التعليم الرسمى التى يحصل عليها العمال فى المهن النوعية بجميع الدول وفى مراحل مختلفة من مراحل النمو أن العلاقة بين إحرازات التعليم العام فى مختلف المهن النوعية والدخل بالنسبة لكل فرد فى شتى الدول ضعيفة جداً بوجه عام أو غير موجودة أصلا .

وترتبط القوى الكبرى التى تشكل المستويات التعليمية « الرسمية » فى تعليم العمال فى مهنة معينة بالمعايير الثقافية والاجتماعية والقانونية الخاصة بدولة معينة .

أما فى البلاد التى ينتهى فيها التعليم الإجبارى عند الصف السادس أو السابع ، والدول التى لا ينظر فيها إلى المدارس المهنية الرسمية نظرة استحسان ، فإن معظم العمال اليدويين يميلون إلى التمركز حول السنة السادسة أوالسابعة ، مالم يصعب الحصول كلية على بعض المهارات الأساسية عن طريق « التدريب أثناء العمل » أما فى الدول التى يكون فيها نظام التعليم المهنى الرسمى متقدماً ويحظى بقبول من الجميع فإنا نجد نسبة كبيرة من العمال قد تلقوا تعليما رسمياً لبعض سنوات أزيد من الحد الأدنى المطلوب قانوناً وفى الدول التى يكون فيها مستوى التعليم الإجبارى عالياً نجد أنه حتى أولئك الذين يشتغلون فى مهام حقيرة يكونون فى مستوى عال نسبياً من التعليم الرسمى ، ومثال ذلك أن نسبة من قضى ثمان سنوات أو أقل فى التعليم ، ومن العمال غير المهرة فى الولايات المتحدة أقل من نسبة عمال الكهرباء الذين قضوا فى التعليم ثمان سنوات أو أقل فى الأرجنتين ، أما نسبة الذين قضوا اثنى عشر عاماً فأكثر بين العمال متوسطى المهارة بالولايات المتحدة ، فأكبر من نسبة الكهربائيين الذين قضوا أكثر من اثنى عشر عاماً فى التعليم فى يوغسلافيا .

إن تحليل بانيات التعليم الرسمى بحسب المهنة فى المجتمعات المتقدمة صناعياً ، يجعل المرء يعجب بتنوع المسالك التى يمكن من خلالها اكتساب المهارات ، وبالاحتمالات الواسعة للبدائل ، والتعاقب بين التعليم الرسمى وبرامج التلمذة الصناعية والتدريب ، أثناء الخدمة والخبرة وغيرها من الأشكال المتاحة للحصول على المهارة .

لماذا إذن يكون مستوى التعليم الرسمى هو المعيار التقليدى للمؤهلات المطلوبة لمهنة ما ، ولماذا يميل الاقتصاديون والمربون لا سيما الأخيرين إلى التشديد على التعليم الرسمى وليس على الطرق الهامة الأخرى غير الرسمية للحصول على المهارات ؟ يحتمل أن تكون هناك أسباب عدة لهذا النزوع ، فأول كل شىء أن المعلومات المتاحة عن كيفية حصول الناس على مهارات خاصة من النوع المهنى قليلة ، وثانياً لأن قدراً كبيراً جداً من الاهتمام قد وجه على نحو تقليدى نسبياً ، ولا يزال يوجه إلى الوظائف المهنية والفنية ، حيث يتكون فترة الإعداد طويلة نسبياً ، وحيث بلوغ درجة البراعة فى هذه الأنواع من الوظائف أمر فردى وشديد التحديد تقريباً بوجه عام ، والعمال اليدويون المهرة الأقل ظهوراً ، وإن كانوا على جانب من الأهمية لم يجتذبوا حتى أخيراً إلا قليلا جداً من اهتمام المربين والاقتصاديين بالرغم من كثرة عددهم ودورهم فى الإنتاج ، ومع ذلك يجب ألا ننسى أنه بالرغم من أن الطريقة التى يصبح بها العامل ماهراً لم تخطط تخطيطاً واضحاً ، فالتدريب الحرفى قد يحتاج إلى سنوات من التعليم الرسمى بالإضافة إلى التدريب الوظيفى والخبرة بالعمل . ويخضع التدريب فى بعض الأحيان للتعليم والعكس بالعكس . ويمكن أن تكون المهارات الملائمة لمهنة الشخص قابلة للتحويل بدرجات متفاوتة إلى مهن أخرى ؛ وقصارى القول أن هناك مسالك عدة للحصول على المهارة وتؤدى إلى نفس الغرض : إنتاج الفرد الذى يستطيع مقابلة مهة ما .

ونظراً لكثرة بدائل المهن المنتجة المطلوبة للتنمية الاقتصادية ، فهل يتعين أن تنافس الدول النامية الأكثر تقدماً بمضاعفة مؤسساتها التعليمية والتدريبية ؟ .

تحمل أكثر الدول تقـــدماً فى الوقت الحاضر عبء النظم التعليمية المستمدة من عهود وبيئات مخالفة للعهود والبيئات الموجودة فى الوقت الحاضر ، ولا يمكن إنكار وجود تطور مستمر أيام أن كانت التلمذة الصناعية والتدريب غير الرسمى تكفل السبيل الوحيد الى معظم المهن ، وحين كانت تقدم المدرسة الرسمية نوعاً عاماً من التعل لتمكن التلاميذ من توسيع تعليمهم فى معاهد عليا التعليم وتساعدهم على التكيف اجتماعياً بدورهم الذى يفكرون فيه سلفاً فى مجتمع الممتازين . ولسوء الطالع أن الموقف العام فى هذه الأيام لا يزال يعتبر التعليم الرسمى تعليماً عاماً ، بينما يهبط بالتدريب المهنى الرسمى إلى نوع من المحاولة التعليمية أقل جاذبية ، ويشترك فى هذا الموقف ، المربون والآباء والتلاميذ على السواء ، وأسباب هذا الموقف واضحة وهى : أن معظم المدارس الثانوية تقوم دائماً فى معظم البلاد على أساس انتقائى ، فأولئك الذين يسعدهم الحظ كثيراً يختارون لمواصلة مسيرتهم إلى الجامعة وغيرها من معاهد التعليم العليا لكى يصبحوا قادة للصناعة والحكومة والتعليم الخ . . ويؤيد أصحاب العمل هذا النظام باختيار أولئكم الذين اختارهم بالفعل النظام التعليمى وفضلهم على أولئك الذين يكونون قد حصلوا على تدريب أكثر ملائمة ، ولكن ينقصهم أوراق الاعتماد الرسمية ، فتكون النتيجة حلقة مفرغة ، حيث يصبح التدريب المهنى أقل منزلة فأقل ، ويصبح تلاميذه فى معظمهم منبوذين من المواكب المدرسية كما هو الحال بالنسبة للمدرسين .

إن هذا العبء التاريخى الذى يسير بسرعة نحو الاختلال الوظيفى فى الدول المتقدمة ، صار بنوع خاص بالبلاد النامية حيث ظروف التخلف

مضافة إلى النتائج المشكوك فيها ، الناجمة عن التقليد دون تفنيد للمعاهد الأجنبية ، وحيث يتابع النظام التربوى سيره مستقلا ومنفصلا عن تطورات سوق العمل .

ولنضرب أمثلة قليلة لتوضيح هذه النقطة : لا شك فى أنه بعد أن تصبح كثير من الدول النامية مستقلة ، تكون هناك قاعدة واسعة للضغوط السياسية تصاعف من التعليم الرسمى ، ويغلب أن يكون ذلك على حساب أنواع أخرى من التعليم . فالآباء الذين ارتفعت ثقافتهم حين كان التعليم الرسمى هو الطريق الوحيد للنجاح ، يطلبونه منطقيا لأطفالهم ، والمربون السياسيون أصحاب المصالح الثابتة ، والرغبة فى زيادة سلطتهم ونفوذهم — يتلاعبون بمشاعر عامة الشعب ، ويسعد رجال الأعمال بنقل عبء الاختيار من مؤسساتهم التجارية إلى المدارس ، ولكن حيث تتسع وسائل التعليم لعدد محدود من المهن المفضلة بسرعة أكبر من عدد الوظائف المتاحة يوجد اتجاه من جانب الخريجين نحو الاصطفاف فى طابور طويل ، وانتظار الفرصة مهما كانت ضئيلة للحصول على الوظائف التقليدية التى يسعون إليها بدلا من أخذ وظيفة ذات مرتب ضعيف ، حيث يكون معظم العمال على درجة أقل من التعليم ، ومن ثم نجد موقفاً تعيساً للمتعلمين العاطلين فى المجتمعات التى ينقص فيها التعليم عن الطلب .

وفى حالات أخرى ، حيث لا يؤثر تباين الأجور فى قوى السوق ، يحدث إصرار على المحافظة على متطلبات التعليم الرسمى الجامد المنقولة من الخارج يسبب التواء فى إشباع رغبات الناس القائمين بالأعمال ، ومثال ذلك أننا نجد فى معظم الدول النامية حاجة إلى الفنيين المهرة أكبر من الحاجة إلى عدد قليل من المهنيين ، ويرجع السبب فى هذا ببساطة ، إلى أن المهنى يطالب بأجر أعلى من أجر الفنى ، حتى ولو كان التعارض فى عدد سنوات التدريب التى تتطلبها المناهج التقليدية ليست متكافئة مع تفاوت

الأجر ، فالتلميذ الذى يصل إلى مستوى المدرسة الثانوية بدولة يقتصر فيها التعليم الثانوى بالفعـــل على النخبة الممتازة ، يتصرف تصرفاً أقرب ما يكون إلى العقل حين يقرر الإسراع مباشرة إلى درجة مهنية بدلا من أن يظل فنياً .

هناك مشكلة مماثلة ، هى أنه بعد أن تنهيأ سنوات أكثر من التعليم الرسمى الداخلين الجدد فى القوة العاملة ، ينفر كثيرون من الخريجين من الالتحاق بمهن يكون متوسط سنى التعليم فيها أقل كثيراً .

ونظراً للمشكلات الخطيرة المصاحبة لـ (ا) توفير التعليم ليفى بحاجة مطالب الجماهير الصاخبة بمزيد من التعليم العام (ب) التغيرات التى يجب إدخالها فى محتوى التدريب للوفاء بالمطالب التكنولوجية ،

(ج) الظروف الخاصة بأسواق العمل فى الدول النامية ، إذ يمكن أن يكون الأفضل لتلك الدول ، التفكير فى طرق جـــديدة للمشكلات التعليمية بدلا من نقل القوالب القديمة التى صاغتها الدول المتقدمة .

إذا كان لابد لنسبة كبيرة من صغار الناس الدخول فى النظام التعليمى المدرسى لأسباب سياسية ، فإن التعليم يجب أن يوسع آفاقه فيما وراء التعليم العام الذى يمنح فى الوقت الحاضر ، ويجب أن يشتمل أيضاً على عناصر من التعليم المهنى إذ أن التعليم الرسمى يجب أن يمتد من قيوده المدرسية الضيقة ويتبنى بعض الوظائف خارج المدرسيات ، وعليه أن يمنح أولئك الذين لا يستطيعون بقدراتهم العقلية ومصالحهم وخلفيتهم وفرص عملهم الإفادة من التعليم العام المطول ، مجموعة من البدائل .

ولكن مجرد تضمين البرامج الحرفية بالمدرسة العامة ليس دواء عاماً للمشكلة ؛ فمع التغيير المستمر فى محتوى الوظائف الذى تسببه خطوة التقدم التكنولوجى السريعة والذى لابد أن تتوافق الشعوب النامية ، توجد

ضرورة لتغيير محتوى البرامج الحرفية لكى تزيد المعرفة النظرية والمرونة العقلية لكى تتوافق مع التغيرات غير المرئية وقابلية تحويل مهارات التلاميذ .

وأكثر جدوى من كل هذا ، ضرورة بدء المجتمعات فى التفكير فى التعليم على أسس أوسع ، فالأشكال القديمة للتعليم الأولى والثانوى العالى ، والتفسير الثنائى التقليدى بين عالم العمل وعالم المدرسة بحاجة إلى اختبار ودراسة نقدية .

إن أصحاب التخطيط التربوى الذين يفكرون فى التعليم على أساس المدرسة ، وفى مكان العمل على أساس الإنتاج بافتراض أنه يمكن نقل المعرفة النظرية بصورة أوضح فى المدارس الرسمية ، وعادات العمل والسلوك الصناعى والإلمام بالآلات النوعية والواجبات التى تتوفر على وجه أفضل فى أماكن العمل ، يمكن أن يجدوا من الأفيد ربط هذه المفاهيم المنفصلة ، ويجب أن نفكر فى العمل بوصفه مؤسسة تعليمية ، وأن ننظر إلى التعليم الرسمى على أنه وسيلة حرفية إلى حد ما لإعداد الناس لمهن منتجة .

وليس هذا التزاوج بالأمر اليسير ، فأصحاب العمل بحاجة إلى الإرادة والقدرة على تحويل وحداتهم الإنتاجية بحيث تشمل وظائف تعليمية ، ويدافع المربون بحماسة عن دورهم كأنهم المتعهدون بتقديم المعرفة دون غيرهم ، ولكن من المفيد بالتأكيد أن نفكر على أساس تكوينات جديدة بصرف النظر عن المغامرات السياسية والمصلحة الثابتة القائمة ، ونحن لانجرؤ على الاستمرار فى فشل معروف أو نجاح محدود .

فأى نوع من المؤسسات يمكن أن يربط بصورة فعالة الوحدات الإنتاجية بالتعليم ، وتأثير الوحدات الإنتاجية على نسيج المجتمع برمته وعلى كل نموذج التنمية ؟ كل هذه أسئلة يمكن أن تترك إجاباتها للخيال الجرىء ، ومع ذلك فإن الفوائد الاجتماعية والاقتصادية الممكنة ، ذات الطرق الجديدة فى هذا

المجال ، إن كانت ناجحة ، لأوسع من أن تنكر . ويبدو أن فرصة الاختيار ضعيفة فى الدول النامية حيث خطوات التغيير تتجاوز فى سرعتها قدرة المؤسسات القائمة على التكيف بالحقائق الجديدة .

ملاحظات :

١ — سنستخدم من أجل التبسيط ثلاثة قطاعات كبرى فحسب ، وهى : الزراعة ، وتضم الزراعة والغابات والقنص وصيد الأسماك ؛ والصناعة ، وتضم التعدين وقطع الأحجار والتشييد والكهرباء ، والغاز والماء ثم الخدمات ، وتتكون من التجارة والنقل والتخزين والمواصلات وغيرها من خدمات الجمهور العامة والخاصة .

٢ — تشمل المجموعة المتقدمة ، أمريكا الشمالية وأوربا والاتحاد السوفيتى وجنوب إفريقيا واليابان واستراليا ونيوزيلنده وأمريكا الجنوبية المعتدلة . وتشمل المجموعة النامية إفريقيا (باستثناء جنوب إفريقا) وأمريكا اللاتينية (ما عدا أمريكا اللاتينية المتوسطة) ، وآسيا (ماعد اليابان وميلانيزيا) .

٣ — والنسبة العالية من العمالة فى قطاع الخدمات فى الشعوب النامية ذات طبيعة تختلف عن طبيعة النسبة المتزايدة من العمالة فى الخدمات بالدول المتقدمة فالتحول فى الدول المتقدمة نتيجة مباشرة لأنماط الاستهلاك ؛ وقطاع الخدمات فى الشعوب النامية متخلف إلى حد ما ، ويجد المهاجرون من المناطق الريفية وظائف خدمات مؤقتة بالمدن ، فتزداد صفوف العاطلين المقنعين ، ويغلب أن تكون النسبة العالية من العمالة بقطاع الخدمات نتيجة لعدم الكفاية وتفتيت التجارة والخدمات الشخصية أكثر منها انعكاساً لرغبة الناس فى مزيد من الخدمات .

٤ — انظر Zymelman, Manuel, « Skill Requliremeuts iN Manufacturing Industries, Industriaisation and Productivity, Bulletin I2, New York : UND, 1968.

5 — The Economie Significance of Natioual Edueation, reprinted in (eds) New york : St Martin's press, 1965.

6 — Walsh, J. R. Capital Concept applied to Man, Quaterly Journal of Ecoumics, february 1935.

7 — Friedman, Milton, and Kusnetz, Simon, Income for Indepe-ndent Professinnal Practice, New York : National Bureau of Economic Ressareh, 1946.

8 — Schultz, Theodore, The Economic Value of Education, Columbia University Press, 1963,

9 — Becker, Gary S,, Human capital University Press 1965.

I0 — Blang, Nork, « Private and Social Rates of Reaturn to Educeation, » Nanohester Sehool, Seoptember 1965.

11 ł Mincer, Jacob, « On The Job Training Costs Returns and & Some Implications', Journal of Poiitical Economy, Supplement October 1962.

١٢ — إن تأثيراً جانبياً ضعيفاً لهذه الوفرة من المطبوعات ، كان يحجب دون قصد كثيراً من المظاهر الإنسانيـة تحت العنوان العام « التعليم » ، وقد أصبحت كلمة « تعليم » فكرة شاملة ، وأصبحت المفاهيم المقصودة من التعليم الرسمي وغير الرسمي ، والتعلم التبادلي من البيئة والتقاليد والقيمة والنظم والتكوين الاجتماعي غير قابلة للتمييز بين بعضها البعض .

13 — Abramowitz, N., Resource and Output Trends in The United States since I870, New York : National Bureau of Economic Research, Occasional Research Paper 52, 1956,

14 — Solow, Robert, « Technical Change and Aggregate Production function', Review of Economics and Statistics xxxxix August I957, ———

15 — Oukurst, G. , « Investment and Economic Growth, » Productivity Measurement Review, Feboury, I959.

16 — Kendrick, John w. , Productivity Trends in The United Slates Princeton University Press, NBER, I961,

17 — Abroamowitz, N. , bid., 11.

(١٨) انظر : Denison, Edward E., « Measuring the Contribution of Education (and Residual) to Economic Growth Residual factor and Economic Growth, Paris : OECD, 1964 Schultz, T. W. « Capital Formation by Education, » Journal of Palitieal Eccnomy, December 1960. Griliches, Zvi, « The Sources of Measured Productivity Growth in U. S. Agriculture, 1640 — 60, » Journal of Political Economy, xxxxi (4).

19 — Arrow, 'Kenneth, Learning by Doing', Review of Eeonomic Studies, xxxiv, June 1962.

٢٠ — استمد هذا الاسم من « Steel Mill » فى هورندال Horendal بالسويد ، فقد لوحظ اتجاه صاعد فى إنتاجية العمال فى هذا الطاحون المعين بدون استثمار أموال جديدة : (كتب التعليق إريك لندبرج Lnndberg فى صحيفة Productibtei och Rontibilitet, Stockholm, 1961)

21 — Tinbergen, Jan, and Bos, H. C., Econometric Models of Education, Paris : H E C D, 1965. Correa H., The Economics of Human Resources, Amesterdam ; North Holland Publishing Co., 1693.

Parnes, Herbert, S., Forcasting Educational Needs for Social and Economie Development, OECD, 1962.

22 — Schultz T. W, « Education and Economic Growth » in Yearbook of the National Society for Study of Education, 1961.

23 — Harbison, F, and Myers C. A., Education, Manpowe r and Economic Growth, New York : Nc Grow —Hill, 1964.

24 — Lewis, W. A, Secondary Education and Economic Strueture' Sacial and Economic Studies Uuiversity of West Indèes, Jamaica, xiii, lune 1964.

25 — peaslee, Alexcander L., Primary School Enrolments und Economic Growth', Comparttve Education Review, February 1967.

26 — Kaser, M. C. Edueation and Eeonomic Progress Ecperience in Industrialized Market Economies', in Robinson, E. A. Y., and Vaizey, John (eds), op. cit.

27— Mc Clelland David ,« Does Education Accelerate Economic Growth ? Economic Develop m:nt and Cultnre Change, xv, No. 3 ▼pril I966.

28 — Curle, A., Education, Polities and Development' Compar ative Educat:on Review, vii (1964), Bowman, M. J, and Anderson C. A., « Concerning the Role of Education in Dcvelodment' in Greetz, C. (ed) Old Soeieties and New States, The Free Press, 1963. Kas:r, N. C., op cit.

29 — Edding, F. Expenditites on Education Statistics and Comments' in Robinson, E, A, Y., and Vaizey, John (eds) cp. cit. Blot, Daniel and Debeauvais, Michel, « Educatıonàl Expenditures in Developing Countries : Same Statistic Aspects» in financing of Education for Economic Growth, Pais : OECD; 1966.

30 — Zymelman, N, op. cit.

انظر